مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع حقوق المراهقين		ا لرقم
المصدر : الصحافة	موقع الواب :		البلد تونس
	التاريخ 2012-05-18	العدد و [ص]:	

المندوبة العامة لحماية الطفولة لـ«الصحافة

في أحيان كثيرة نعجز عن إيواء الأطفال المشردين في مراكز الإحاطة

نص الاعلان العالمي لحقوق الطفل: "إن الطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج الى اجراءات وقاية ورعاية خاصة بما في ذلك الحماية القانونية المناسبة قبل الولادة وبعدها."

ومن هذا المنطلق، يتمتع الطفل باعتباره مواطنا بكامل الحقوق والحماية اللازمة، بيد أن ذلك ورغم ما تنص عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية يظلّ انتهاك حقوق الطفل ظاهرة خطيرة في عدة بلدان.

ويواجه الطفل التونسي كغيره من أطفال العالم انتهاكات لحقوقه خاصة ما لحظناه مؤخرا تفاقم ظاهرة انتشار أطفال الشوارع، وغياب حماية الأطفال من قبل بعض الأسر...

في هذا الصدد، إلتقينا السيدة عائدة غربال المندوبة العامة لحماية الطفولة، فكان لنا معها الحوار التالي:

بداية، لو تحدثينا عما تمكّن مندوبو حماية الطفولة من إنجازه فيما يتعلّق بتفشي ظاهرة أطفال الشوارع خاصة بعد الثورة؟

يعد دور مندوب حماية الطفولة في تلقي الاشعارات بشأن الأطفال المهددين، حيث هناك 24 مكتب مندوب حماية الطفولة في كامل تراب الجمهورية، وهم يواصلون عملهم اليومي وفق ما يقتضيه القانون الجاري به العمل وذلك رغم الامكانيات المحدودة والتي جعلت من النتائج ليس دون المستوى المطلوب.

وقد قمنا بتجربة جديدة مدة شهري أفريل وماي الجاري والمتمثلة في القيام بحملات أمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية للحد من ظاهرة أطفال الشوارع.

فقد أردنا من هذه التجربة أن نكون ميدانيين وأن نحد من هذه الظاهرة التي تفشّت بدرجات ملحوظة وقد تزامن ذلك مع تواصل الانفلات الأمني وتواصل التهميش الاجتماعي للأطفال نظرا لما تمر به بلادنا من تدهور اقتصادي فضلا عن غياب دور الأسرة في الاحاطة بأطفالها...

ويقوم مندوبو حماية الطفولة مع فرق الأمن بمعدل حملتين في الأسبوع ويتم خاصة استهداف المناطق السوداء، لكن في بعض الأحيان لا يتم العثور على أي طفل ليظلّ التحدي الرئيسي بالنسبة إلينا هو وجود أطفال في الشوارع من جديد.

ماهو الهدف الرئيسي من هذا البرنامج؟

سنعمل من خلال هذا البرنامج على حصر هذه الحالات والتعرف عليها ودراستها حالة بحالة باعتبار خصوصية كل

حالة.

فما تمت ملاحظته الى حد الآن هو أن هؤلاء الأطفال المهددين لديهم عائلاتهم لكنها تخلت عنهم ولا يقومون بمراقبتهم، لذلك نسعىالى اعادتهم الى أهاليهم ومتابعتهم وهو ما يستوجب مجهودات كبيرة من قبل مختلف الهياكل المتدخلة.

ويبقى الاشكال الرئيسي الذي واجهناه في هذه الحملات أننا لم نجد شغورا في مراكز الاحاطة الراجعة بالنظر الى وزارة الشؤون الاجتماعية، لذلك نقوم باعادتهم لأهاليهم وأسرهم مع تكثيف المراقبة حتى لا نجد هؤلاء الأطفال في الشارع من جديد ويتعرضون لانتهاكات مختلفة.

ما لحظناه أيضا أن من ضمن الحالات المسجلة لجوء بعض الأطفال المهددين إلى السرقة والمخدرات والكحول واستغلالهم من قبل بعض العصابات رغم عدم وجود معطيات دقيقة حول هذه المسألة.

أكدت على دور الأسرة في الإحاطة بأبنائها، لكن هناك بعض الاسر قد تضطر لإرسال أبنائها للعمل حتى تتمكن من العيش؟

الأسرة وإن كانت متخلية عن دورها في رعاية أبنائها إلا أن دورها يظل رئيسيا وهاما لذلك فمن الضروري إيجاد برامج من قبل الدولة لمساعدة هذه العائلات عبر برامج دعم مادي مع متابعتها من أجل حماية الأطفال ومراعاة مصلحتهم.

تفشت ظاهرة الجريمة بصفة ملحوظة ببلادنا والتي مست الأطفال من خلال تسجيل بعض حالات قتل الأطفال، فما تعليقكم حول هذه المسألة...؟

الطفل غير قادر على حماية نفسه لذلك يكون في مختلف الجرائم أول المستهدفين والأكثر عرضة لانتهاكات لذلك فمن الضروري التكثيف من الإحاطة بالأطفال وحمايتهم من أي خطر من شأن أن يهدد حياتهم.

لا يمكن الحديث عن حقوق الطفل مع تغييب حقوق طفل الريف فما هو دوركم لحماية هذه الفئة من التهديدات المحتملة بشأنهم؟

مندوب حماية الطفولة دوره حماية الأطفال واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وفق ما يقتضيه القانون وما تتيحه له الإمكانيات، لذلك فلا يمكن الحديث عن حماية أطفال الريف دون تضافر جهود مختلف الهياكل ، فهذه المسألة شأن عام ومرتبط بالجانب التنموي الراجع بالنظر للدولة لذلك فالحديث عن حماية حقوق الطفل في الأرياف رهين مسار تنموي لو تحقق سيكون في صالح الطفل بكل تأكيد.

وماذا عن شبكة الاعلاميين أصدقاء حقوق الطفل ؟

هي عبارة عن شبكة إفتراضية سنعمل على إرسائها إيمانا منّا بأن نشر حقوق الطفل مسؤولية الجميع ويستوجب تدخل مختلف الأطراف ليظل دور الإعلامي هاما ورئيسيا في نشر تلك حقوق الطفل وحمايته من التهديدات المحتملة التي من شأنها أن تمس به.

من جهة أخرى سنجتمع يوم 21 ماي القادم للبحث في إمكانية إحداث هيئة مستقلة لحقوق الطفل.

كما سنقوم يوم 23 ماي 2012 بمطالبة المجلس الوطني التأسيسي بضرورة إدماج حقوق الطفل في الدستور الجديد للبلاد.